



أكدت أدبيات علم الإدارة على أن تطور الغايات والأهداف للكيانات والمؤسسات بما يتناسب مع المتغيرات المحيطة بها هو أحد الأدوات الرئيسية لاستمرار جهودها وإمتداد تأثيرها على الفئات المستهدفة بنشاطها والمجتمع المحيط بها، وهو النهج الذي سلكته هيئة الرقابة الإدارية (ACA)، حيث التزمت منذ إنشائها بموجب القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بتنفيذ مهامها المتضمنة التأسيس لخلق بيئة مناسبة للحد من الفساد ابتداءً من خلال بحث وتحرّي أسباب القصور في العمل والإنتاج، وكشف عيوب النظم المختلفة التي تعرقل أداء الأجهزة العامة واقتراح وسائل تلافيها إلى جانب المواجهة المباشرة للفساد من خلال كشف المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من العاملين بالجهاز الإداري بالدولة أو من غير العاملين، وتستهدف سلامة أداء وإجبات الوظيفة أو الخدمة العامة وذلك وفقًا للأسس القانونية المنظمة لذلك إلى جانب غيرها من المهام والأنشطة الموكلة إليها.

وإيمانًا منها بأن عدم التطور ومواكبة المتغيرات المُحيطة بها يؤدي إما إلى (التقرَّم والانحسار) أو (الترهل والانكفاء)؛ لذا سعت الهيئة متسلحة بخبراتها المديدة في التصدي للفساد ومستندة إلى الإرادة السياسية المعضدة لجهودها لتطوير ثقافتها المؤسسية إلى جانب الثقافة الذاتية لأعضائها والعاملين فيها من خلال إنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد (EACA) وذلك بموجب القانون رقم ٢٠١٧ لسنة ٢٠١٧ حيث غنيت الأكاديمية بنشر الوعي والثقافة لفئات المجتمع المختلفة إلى جانب العاملين بالجهاز الإداري بالدولة ومن خلال إنشائها لمركز البحوث والدراسات برز دور البحث العلمي وقدرته على إحداث الفارق في مجالات نشاط الهيئة، وتكللت تلك الجهود بإصدار الدورية المُحَكمة (الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته «JGPCC») وخلال العام الأول تم إصدار العدين الأول والثاني منها حيث تضمنا عددًا من البحوث الجادة والتحليلات من خلال مختلف عناصر ومناهج البحث العلمي بين يدي القارئ من المتخصصين أو المهتمين بمختلف العلوم محل النشر بالدورية وهو ما اتضح من خلال حصول الدورية على تقييم ٧/٧ ضمن تصنيف الدوريات العلمية الصادر عن المجلس الأعلى للجامعات المصرية بما يؤكد سعيها الدءوب لتحقيق التميز العلمي الراقي في مجال البحوث العلمية وأثره على التطبيقات العملية لخدمة المجتمعات الساعية لتطبيق مبادئ الحوكمة والتصدي للفساد إقليميًا ودوليًا وبما انعكس على التطبيقات العملية المداهة كالآتي:

- القسم الأول: «مجال مكافحة الفساد» ويتضمن بحثًا حول تقييم آليات مكافحة جريمة غسل الأموال محليًا ودوليًا.
- القسم الثانى: «مجال الاقتصاد» ويتضمن بحثًا حول أثر الجودة المؤسسية على فاعلية السياسة النقدية في مواجهة التضخم.
- القَسمُ الثالث: «المجال القانوني» ويتضمن بحثًا حول إقرار الذمة المالية للموظفين العموميين في جمهورية الكونجو الديمقراطية (الفاعلية، التحديات والحلول) كأول البحوث الإفريقية الصادرة بالدورية.
- القسم الرابع: «مجالات العلوم البينية ذات الصلة بالحوكمة ومكافحة الفساد» ويتضمن بحثًا حول دور التحول الرقمي في تعزيز العدالة الناجزة في ظل تطبيقات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

راجين المولى عز وجل الاستمرار في تقديم الرسالة المعرفية المنشودة واستدامتها

وكيل أول د / محمد سلامة

مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية لبحوث منع ومكافحة الفساد

